بعد اسرائيل، اذ حظرت دائما وأبدا على الغرب العمل في أراضيها أو الافادة منها، وقصرت ذلك على اليهود دون غيرهم. وسبب هذا يعود إلى العقيدة الصهيونية القائلة انه ما لم يسيطر الصهيونيون على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في فلسطين، ان لم يكن عليها كلها، ويحولوا ملكيتها إلى اليهود، فلن ترسى أسس قوية ودائمة للدولة اليهودية. ولتأمين ذلك حظر، من ناحية ثانية، على الشركة بيع الأراضي التي تؤول ملكيتها اليها، بحيث تبقى «ملكا أبديا للشعب اليهودي» (وفقا لنص مذكرة اللجنة التنفيذية الصهيونية المقدمة إلى المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١)، بشأن انشاء الكيرن كاييمت[١٥]) بينما سمح لها باستغلال تلك الأراضي بواسطة تأجيرها (المادة ٣ - هـ من عقد التأسيس) لليهود فقط.

ولضمان استمرار السيطرة الصهيونية، في المستقبل، على الشركة، نص نظامها (المواد ٢و٣و٤) على أن «أعضاءها»، أي «المساهمين» فيها، يختارون من بين أعضاء المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية، ويحافظون على عضويتهم في الشركة، ما داموا يتمتعون بصفتهم هذه. كذلك لا يحق لهؤلاء الاعضاء تحويل حقوقهم أو امتيازاتهم في الشركة لاي طرف آخر، ولا حتى بواسطة الارث. ومع وفاة أولئك الاعضاء أو التوقف عن كونهم أعضاء في المجلس العام للمنظمة الصهيونية، لأي سبب كان، يفقدون حقوقهم في الشركة[١٦].

وكما سويت مسألة الكيرن كاييمت، تمت أيضا تسوية وضع كيرن هايسود، مع صدور قانون كيرن هايسود، لسنة ٥٧١٦ - ١٩٥٦[١٧]، الذي يشبه بمضمونه قانون الكيرن كاييمت. فقد خوّلت المادة ٢ من هذا القانون «وزير العدل ان يصادق على عقد تأسيس ونظام شركة محدودة الضمان، يقدمان اليه من قبل الشركة الحالية [أي القديمة]، بقصد انشاء شخصية اعتبارية في اسرائيل باسم كيرن هايسود - الجباية الموحدة لاسرائيل، لمواصلة أعمال الشركة الحالية التي تأسست ونظمت في المهجر، ومع مصادقة الوزير على عقد التأسيس والنظام، «ينشر في الوقائع الاسرائيلية اعلان عن التصديق... وعن عقد التأسيس المصادق عليه... [ثم] يحول إلى مسجل الشركات عقد التأسيس والنظام كما صودق عليهما... [وعندئذ و] اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان، يكون حكم الشركة، بما في ذلك عقد تأسيسها ونظامها، كحكم شركة تسجلت بمقتضى... القانون» (المادة ٣).

وبناء على هذا القانون، صادق وزير العدل الاسرائيلي، بتاريخ ٣شباط (فبراير) ١٩٥٦، على عقد تأسيس كيرن هايسود - الجباية الموحدة لاسرائيل، ونشرت المصادقة وعقد التأسيس في الوقائع الاسرائيلية[١٨]. وجاء في مطلع المادة الأولى من عقد التأسيس أن هدف الشركة هو «القيام بكل أمر أو اجراء يعتبران مطلوبين أو مفيدين أو مساعدين لتعزيز دولة اسرائيل، وجمع الشتات في أرض - اسرائيل وضمان وحدة الشعب اليهودي»[١٩].

الوكالة اليهودية الموسعة: ثابرت اسرائيل أيضا، بعد اقرار القوانين المذكورة، على مواكبة التطورات التي تطرأ على المواقف العقائدية والأوضاع التنظيمية للحركة الصهيونية، وعلى ملاءمة قوانينها معها. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٨، عقد، في القدس، المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون الذي أقر برنامجا صهيونيا جديدا، سمي برنامج